بَابُ: الإعرَابِ

قال ابن آجروم: (الإعْرَابُ هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ[١] لاخْتِلافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً[٢]).

ولما بين المصنف أجزاء الكلام بعلامات شرع فيما يعرض له بسبب التركيب وهو الإعراب، فقال:

(باب) أي: هذا باب بيان (الإعراب).

وهو لغة: البيان؛ تقول العرب: (أعرب الرجل عما في ضميره) أي: بينه، واصطلاحًا: قوله: (الإعراب: تغييرُ)، أحوال (أواخر الكلم)، وقوله: (لاختلاف العوامل) متعلق بـ (تغيير) على أنه علة له، والمراد باختلاف العوامل: تعاقبها على الكلم، (الداخلة عليها) أي: على الأواخر، وهذا على القول بأن الإعراب معنوي، وعلى القول بأنه لفظي: فهو أثر ظاهر في اللفظ أو مقدر فيه، يجلبه العامل المقتضي له في آخر الكلمة

---

(١) أي: أحوال أواخر الكلم، لا أوائلها، ولا أوساطها، لأن ذلك من أبحاث الصرف، مثل فلس وفليس، ودرهم ودريهم، فلا يسمى هذا التغيير إعرابا، وإنما يتبين بالإعراب: أحوال أواخر الكلم فقط، والمراد بتغيير حال الآخر: تصييره مرفوعا، أو منصوبا، أو مخفوضا بعد أن كان ساكنا.

(٢) أي: تغييرها بسبب اختلاف العوامل الداخلة على الكلم، والعوامل: جمع عامل، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، والعوامل: أكثر من مائة عامل، قوله: لفظا، أي: فيما كان آخره صحيحا، وهو ما عري آخره، عن أحد حروف العلة، الواو، والألف، والياء، إما بالضمة، كزيد يضرب، أو بالفتحة، كلن يضرب عمرو زيدا، أو بالكسرة في الاسم والسكون في الفعل، كلم يمرر بزيد، فالتغيير الحاصل، هو الإعراب.

وقوله: أو تقديرا، يعني: فيما ليس آخره صحيحا كأن يكون مقصورا، وضابطه: كل اسم معرب، آخره ألف لازمة، قبلها فتحة، نحو: قام الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى أو منقوصا، وضابطه: كل اسم معرب، آخره ياء لازمة، قبلها كسرة، نحو: جاء القاضي، ومررت بالقاضي، أو تكون الألف محذوفة، أو الياء، نحو: قام فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى، أو مضارعا، معتل الآخر، كيخشى، ويدعو، ويرمي؛ وأما المضاف إلى ما قبل ياء المتكلم، في نحو: غلامي، فتقدر فيه الحركات الثلاث، على ما قبل ياء المتكلم.

التي هي اسمٌ لم يشبه الحرف، أو فعل مضارع لم يتصل به نون الإناث، ولم تباشره نون التوكيد.

وقوله: (لفظًا أو تقديرًا) حالان من (تغيير)؛ لأن تغيير أواخر الكلم تارة يكون في اللفظ، وهو ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون وما ناب عنها، وتارة يكون على سبيل الفرض والتقدير، وهو ما ينوى في ذلك، كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو: (الفتى)، وكما تنوى الواو في (مسلمي) رفعًا، وكما تنوى النون في ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

والمراد بـ (العامل): ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب، سواءٌ كان ذلك العامل لفظيًا؛ كـ (جاء)؛ فإنه يطلب الفاعل المقتضي للرفع، ونحو: (رأيت)؛ فإنه يطلب المفعول المقتضي للنصب، ونحو: (الكاف)؛ فإنها تطلب المشبه به المقتضي للجر، أو معنويًا؛ كالابتداء، أو التجرد.

والمراد بـ (أواخر الكلم): ما كان آخرًا حقيقة؛ كـ (دال) زيد، أو مجازًا؛ كـ (دال) يد؛ فإن أصلها يدي، وبـ (دخول العوامل): مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية وغيرها، سواء تقدمت على المعمولات؛ كـ (رأيت زيدًا)، أم تأخرت؛ كـ (زيدًا رأيت)، وبـ (الكلم) هنا: الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة؛ لأن الإعراب الذي هو التغيير لا يكون إلا في آخرهما، وتغيير أواخرهما: هو الانتقال من الوقف قبل التركيب إلى الرفع بعد التركيب في الأسماء والأفعال، ومن الرفع إلى النصب في الأسماء والأفعال، ومن النصب إلى الخفض في الأسماء، ومن النصب إلى الجزم في الأفعال.

ولما كان الانتقال من الوقف إلى ما ذكر هو الإعراب، وأن تلك الأحوال المنتقل إليها تسمى أنواع الإعراب مجازًا؛ لأنه جعل الإعراب معنويًا، ولا يكون ذلك حقيقة إلا إذا كان لفظيًا بينها بقوله:

قال ابن آجروم: (وأقسامه أربعة[١]: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ[٢]).

(وَأَقْسَامُهُ) أي: الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل (أربعةٌ: رفعٌ، ونصبٌ) يشتركان في اسم وفعل.

فالرفع نحو: (زيدُ يقوم)، فـ (زيد) مرفوع بالابتداء، و (يقوم) مرفوع بالتجرد.

والنصب نحو: (إن زيدًا لن يقوم)، فـ (زيدًا) منصوب بـ (إن)، و (يقوم) منصوب بـ (لن).

(وخفضٌ) مختص بمعنى في اسم؛ نحو: (مررت بزيدٍ)، فـ (زيد) اسم مجرور بـ (الباء).

(وَجَزمٌ) مختص بمعنى في فعل؛ نحو: (لم يقم)، فـ (يقم) فعل مجزوم بـ (لم).

هذا على سبيل الإجمال، أما على سبيل التفصيل:

قال ابن آجروم: (فللأسماءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفعُ، والنَّصْبُ، والخَفْضُ، ولا جَزمَ فيها[٣]. وللأفعال مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، والنَّصبُ، والجَزْمُ، ولا خَفْضَ فيها[١]).

---

(١) أقسام الإعراب، بمعنى أنواعه، وفي بعض النسخ: وعلاماته، وألقابه أربعة، على سبيل الإجمال، لأن للإعراب أقساما وألقابا، فالأقسام ما ذكره؛ والألقاب هي: الضم والفتح، والكسر، والسكون.

(٢) الرفع في اللغة: التعلية؛ وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته الضمة، وما ناب عنها؛ والنصب في اللغة: الاستواء، وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته الفتحة، وما ناب عنها؛ والخفض تقدم؛ والجزم

في اللغة: الحز والقطع، وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته السكون وما ناب عنه.

وبدأ بالرفع: لاختصاصه بعمد الكلام، وثنى بالنصب، لوجوده في العمد، وفي الفضلات وثلث بالخفض: لاختصاصه بالأسماء، وهي أشرف من الأفعال، وأخر الجزم، لكون لا يوجد إلا في الفعل.

(٣) أي: فللأسماء من الأقسام الأربعة المذكورة: الرفع، نحو: جاء زيد، والنصب، نحو: رأيت زيدا، والخفض، نحو: مررت بزيد، ولا جزم في الأسماء.

(فللأسماء من ذلك) المذكور من الأقسام الأربعة:

(الرَّفْعُ) ظاهرًا؛ كـ (جاء زيدٌ)، ومقدرًا؛ كـ (جاء الفتى)، أو الاستثقال؛ كـ (جاء القاضي)، فـ (زيد) فاعل بضمة ظاهرة في آخره، و(الفتى) بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها التعذر، و (القاضي) بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال.

(والنَّصْبُ) ظاهرًا؛ كـ (رأيت زيدًا)، أو مقدرًا؛ كـ (رأيت الفتى) فـ (زيدًا) منصوب بفتحة ظاهرة في آخره، و (الفتى) بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها التعذر.

(والخفضُ) ظاهرًا؛ كـ (مررت بزيد)، أو مقدرًا؛ كـ (مررت بالفتى والقاضي)؛ فـ (زيد) مجرور بكسرة ظاهرة، و (الفتى) بكسرة مقدرة في آخره منع من ظهورها التعذر، و (القاضي) بكسرة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال، (ولا جزم فيها) أي الأسماء؛ لأنه لا يدخل إلا على الأفعال.

(وللأفعال) المعربة (من ذلك) المذكور:

(الرفع) ظاهرًا؛ كـ (يقوم)؛ أو مقدرًا؛ كـ (يخشى)، فـ(يقوم) مرفوع بضمة ظاهرة،و (يخشى) بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها التعذر.

(والنصب) ظاهرًا؛ نحو: (لن يقوم)، أو مقدرًا؛ نحو: (لن يخشى) فـ (يقوم) منصوب بفتحة ظاهرة في آخره، و (يخشى) بفتحة مقدرة في آخره.

(الجزمُ) بالسكون إذا كان صحيح الآخر؛ كـ (يضرب)، أو بحذف حرف العلة إذا كان آخره حرف علة، وهو: (ألف) أو (واو) أو (ياء)؛ كـ (يخشى)، و (يغزو) و (يرمي)، فتقول: (لم يضرب)، و (لم يخش)، و (لم يغز)، و (لم يرم)، فـ (يضرب) مجزوم

=

(١) أي: وللأفعال من هذه الأربعة المذكورة، الرفع، نحو: يقوم زيد، والنصب، نحو: لن يقوم زيد، والجزم، نحو: لم يقم زيد، ولا خفض في الأفعال، والحاصل: أن هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين: قسم مشترك بين الأسماء والأفعال، وقسم مختص بأحدهما، فالمشترك: الرفع والنصب، والمختص بالاسم الخفض، وبالفعل الجزم واختصاص الخفض بالاسم لأن الاسم خفيف، والخفض ثقيل، فأعطي الخفيف الثقيل، والجزم حذف حركة أو حرف، فهو خفيف، والفعل ثقيل؛ لأن لفظه مفرد، ودلالته مركبة، فهو ثقيل، فأعطي الثقيل الخفيف، طلبا للتعادل.

بالسكون، والباقي مجزوم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون، و (لا خفض فيها) أي: الأفعال؛ لأنه لا يدخل إلا على الأسماء.

والحاصل: أن هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين: قسم مشترك، وقسم مختص، فالمشترك شيئان: الرفع والنصب، والمختص شيئان: الخفض والجزم.

وبيان ذلك: الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، وأن الخفض مختص بالاسم، وأن الجزم مختص بالفعل، وذلك مستفاد من كلامه؛ لأنه كرر الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال، فعلمنا أنه مشترك بينهما، وخص الأسماء بالخفض ونفى عنها الجزم، وخص الأفعال بالجزم ونفى عنها الخفض.

تنبيه

ما تقدم من الإعراب على الألف والياء محله إذا كانتا موجودتين، فإن كانت الألف محذوفة؛ نحو: (جاء فتى)، و (رأيت فتًى)، و (مررت بفتى) فإنك تقول في الرفع: علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وهما: الألف والتنوين؛ لأن أصله: (فتى)، فحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فالتقى ساكنان: الألف والتنوين، فحذفت الألف، وفي النصب: علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي الجر: علامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، أو الياء المحذوفة؛ نحو: (جاء قاضٍ)، و (مررت بقاضٍ)، فإنك تقول في الرفع: علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنن، وفي الجر كسرة كذلك، وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها.

فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرفٌ صحيح، أو حرف يسبه الصحيح؛ كـ (الواو) و (الياء) الساكن ما قبلهما؛ كـ (دلو) و (ظبي)... فالإعراب ظاهرٌ فيه.

وحيث كان في آخره ألف؛ كـ (الفتى)، أو ياء مكسور ما قبلها؛ كـ (القاضي) فالإعراب مقدرٌ فيه، إلا أن الألف تقدر فيها الحركة تعذرًا؛ لكونها لا تقبل التحريك، والياء تقدر فيها الحركة استثقالًا؛ لكونها تقبل الحركة ولكنها ثقيلة عليها.

والمراد بالألف: الألف في اللفظ، ولا عبرة بكونها تكتب ياء في مثل: (يخشى) و (الفتى).